# قراءة في كتاب محمد غاليم:
# النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة

الطالب الباحث: رشيد العمارتي
المغرب

**المقدمة**

شكلت فرضية التوازي الثلاثي في إطار نظرية الدلالة التصورية ثورة لسانية على فرضيات التيار التوليدي الرئيس. فإذا كان هذا الأخير يرتكز في بعده النظري والمنهجي على مركزية التركيب، ومنح المستوى الصواتي والدلالي أدوارا تأويلية مع انفصال المعجم واستقلاليته عن باقي المستويات؛ فإن الفرضية الأولى تجعل من التركيب مكونا موازيا لباقي المكونات الأخرى ،خصوصا، المكونين الصواتي والدلالي مع عدم استقلال المعجم وتمفصل كل المستويات وفق وجاهات داخلية وخارجية ؛كما أن نظرية القوالب عند فودور التي قسمت الأنساق الذهنية إلى قوالب فرعية وأنساق مركزية تم تطويرها إلى القالبية المعممة التي تذهب إلى أن المعلومات المعرفية تتبلور في نسق من القوالب المتفاعلة الدامجة والوجاهية والاستنتاجية ؛مما أثر على البنية المعمارية للنحو وعلى الخريطة التمثيلية له؛ فكيف ذلك؟

## 1- هندسة النحو

قبل الخوض في طبيعة فرضية التوازي الثلاثي من حيث مبادئها ومرتكزاتها ومفاهيمها ومدى تأثرها بالقالبية المعممة . يعرف محمد غاليم هندسة النحو، ويحدد انشغالاتها المركزية ؛ فهي أنماط القواعد، التي يقوم عليها النحو وتخصيص الظواهر التي يعني بها كل نمط وكيفية تفاعل الأنماط المختلفة فيما بينها. وبذلك فنظرية هندسة النحو تعنى أيضا بتحديد مستويات التمثيل اللغوي الواردة. أي بأسئلة من قبيل: هل هناك مستويات متعددة في التركيب، مثل البنية العميقة والبنية السطحية والصورة المنطقية، أم هناك مستوى واحد؟ وأي مستوى من هذه المستويات يتفاعل مباشرة مع المعجم. وأيها يتفاعل مع التأويل الدلالي؟ إلخ. إن لمسألة الهندسة أهمية قصوى في النظرية اللغوية، وذلك من حيث يفترض أن متعلم اللغة ليس عليه أن يكتشف الهندسة، وبعبارة أخرى، يجب أن تعتبر الهندسة جزءا أساسيا من النحو الكلي (بمعناه الضيق)، ومن ثمة ينتظر ألا تختلف اللغات فيها اختلافا دالا[1].

### 1-1 التوازي النحوي الثلاثي

تاسست النظريات اللسانية على دراسة المستويات اللسانية والعلاقات القائمة فيما بينها خصوصا العلاقة بين المستوى التركيبي والمستوى الدلالي والمستوى الصواتي . فإذا كان التيار اللساني التوليدي يتخذ من التركيب المستوى المركزي في النظرية اللسانية ومنح المستويين السالفين أدوارا تأويلية ؛ فإن بعض النظريات اللسانية ستعيد توزيع العلاقة بين تلك المستويات بطريقة توليدية متوازية متفاعلة . حيث كل المستويات لها طابعها التوليدي والإبداعي المستقل عن بعضها ولكن بطريقة تفاعلية مع بعضها البعض. إذ ألقت التطورات المتلاحقة والمتسارعة في الصواتة بثقلها على كل المستويات اللسانية وأبعادها التوليدية الذاتية .فكما أن النسق التوليدي (أو البنية التركيبية) يقوم على قواعد تكوين تضمن سلامة البنيات التركيبية أساسها أوليات كالمقولات التركيبية: س (الاسم)، ف(الفعل)، ح (الحرف)، ص(الصفة) (أو سماتها التفكيكية)، والمقولات الوظيفية (أو سماتها) مثل الزمن والجنس، والشخص، والإعراب، والعدد، ومبادئ كمبادئ البنية المركبية (مثل نظرية س خط أو البنية المركبية العارية أو ما يعادلها)، ومبادئ التبعية والتطابق والوسم الإعرابي، إلخ، فإن النسق التوليدي الصواتي يقوم أيضا على قواعد تكوين تتضمن، بنفس الصورة، أوليات مثل السمات الصواتية المميزة؛ ومفاهيم المقطع والكلمة والمركب الصواتي التنغيمي، والمحيط التنغيمي. كما تتضمن مبادئ للتأليف الصواتي كقواعد البنية المقطعية والنبر والانسجام الحركي، إلخ... [2]

أما مستوى الدلالة اللغوية فيتصل بالبنية التصورية التي تعد نسقا تمثيليا يهم اللغة ويتجاوزها في حد ذاتها، وعليه يقوم التفكير والتخطيط وتكوين المقاصد، وفهم الجمل في سياقاتها، مع ما يرتبط بذلك من اعتبارات تتعلق بالمعلومات الذريعية وبالمعرفة "الموسوعية"[3]. حيث أصبح هذا المستوى أكثر موسوعية وفاعلية ومن طبيعة أنطولوجية وليس من طبيعة لسانية محضة . فهذا النسق لا يقوم كما سنرى في فصل قادم، على كيانات تركيبية كالأسماء والأفعال والصفات، بل على كيانات مثل الأشياء والأحداث والخصائص والأزمنة والمقادير والمقاصد والفضاءات والأعمال، إلخ. وتأتلف هذه الكيانات في ما بينها تبعا لمبادئ تأليف علاقية كعلاقة المحمول بالموضوع والمقولة بالنعت والسور بالمتغير المربوط[4].لم يعد التركيب، إذن، هو المتحكم في مفاصل الهندسة النحوية وتفاصيلها ، بل إن البنية التصورية تعد أساسا صوريا لقواعد الاستنتاج وتفاعل اللغة والمعرفة بالمعنى الشامل. وهي وظائف لا تحدد على أساس العناصر التركيبية[5]؛ فمثلما لا ترصد البنية التصورية خصائص نظرية س خط والنقل التركيبي مثلا، فإن البنية التركيبية لا ترصد خصائص الاستنتاج ذي الأساس المعجمي ولا خصائص الإشاريات ولا خصائص الاستعارة... إلخ[6]. كما أنه أصبح من الواضح أن علاقة الإسقاط بين البنية التركيبية والبنية التصورية علاقة متعدد بمتعدد وليست علاقة واحد بواحد، لأنها علاقة بين بنيتين تقومان على مجموعتين مختلفتين من الأوليات. وبذلك يمكن اعتبار الهندسة النحوية، في إطار نظرية الدلالة التصورية، قائمة على ثلاثة مكونات مستقلة متوازية، مكون صواتي وآخر تركيبي وثالث تصوري، وتفرض هذه المكونات على بعضها قيودا عبر الوجاهات (interfaces)، فتكون البنية النحوية للجملة انتظاما ثلاثيا: صواتيا – تركيبيا – تصوريا[7].

### 2-1الوجاهات ونظام التفاعل والتكامل بين المستويات اللسانية

تنتظم العلاقة بين المستويات اللسانية وفق علاقة التكامل وليس على علاقة اشتقاقية تراتبية تفاوتية ، وبذلك فهي تخضع لنظام من الوجاهات التي تؤمن التفاعل والتكامل فيما بينها . فهذه المكونات أو القوالب التمثيلية المستقلة لا تفهم "لغة" بعضها البعض؟ فإن التفاعل فيما بينها يتم عن طريق نسق من القوالب الوجاهية (interface modules) التي تضمن التواصل بين مستويات الترميز عبر ترجمة جزئية للمعلومات من صورتها في مستوى معين إلى صورة موافقة في[8] مستوى آخر؛ أي أن القوالب الوجاهية تقيم تشاكلا جزئيا بين مستويين للمعلومات[9]. وبذلك تصبح ملكة اللغات قائمة على تفاعل عدد من القوالب التمثيلية والقوالب الوجاهية. فتشمل أساسا ثلاث صور من المعلومات: الصواتة والتركيب والمعنى أو البنية التصورية، وما دام فهم اللغة وإدراكها يقومان على ترابط هذه القوالب الفرعية، فإن الحاجة أو الضرورة التصورية تدعوان إلى وجود مكون مستقل أيضا هو مكون قواعد التوافق الذي يعد تعبيرا صوريا، داخل النحو؛ عما تقوم به القوالب الوجاهية، فتجمع هذه القواعد بين القوالب الثلاثة في صورة علاقات صورية أو قيود متبادلة، وليس في صورة علاقات اشتقاقية تعكس ترتيبا زمنيا في التحليل.[10]

### 3-1 نظرية الدلالة التصورية مقابل التيار التوليدي الرئيس

ترتكز كل من الدلالة التصورية والنظرية التوليدية على مجموعة من المسلمات والثوابت النظرية والمنهجية التي على ضوئها تختلف عن بعضها البعض. فمن بين الافتراضات الهندسية التي تختلف بصددها نظرية الدلالة التصورية عن التيار التوليدي الرئيس الذي يمثله أساسا شومسكي ومن يتبنى افتراضاته الهندسية، نجد بعض الافتراضات الهامة التي حافظت على استقرارها رغم الاختلافات الهندسية التي عرفها التيار التوليدي الرئيس منذ 1957، ومنها[11]:

- التقانة الصورية تقانة اشتقاقية؛
- التركيب مصدر البناء التأليفي التوليدي، أما الصواتة والدلالة "فتأويليتان"
- المعجم منفصل عن النحو

وفي المقابل تتبنى نظرية الدلالة التصورية، مثلها في ذلك مثل نظريات توليدية بديلة أخرى، افتراضات هندسية منها:

- تقوم التقانة الصورية على أساس القيود.
- يتجلى البناء التأليفي التوليدي بصورة مستقلة في الصواتة والتركيب والدلالة.
- المعجم جزء من الوجاه الرابط بين الصواتة والتركيب والدلالة.

حيث تم اعتماد القيود مقابل الاشتقاق وإعادة النظر في المعجم كي يصبح له دور وجاهي توافقي بين المستويات اللسانية.

### 1-3-1 القيود مقابل الاشتقاق

ويتجلى قيام التقانة النحوية الصورية في التيار التوليدي الرئيس على الاشتقاقات في أن التراكيب اللغوية تبنى عبر انطباق متوالية من القواعد، كل قاعدة منها تنطبق على خرج المرحلة السابقة. ومن ثمة وجود خاصية اتجاهية ذاتية في منطق بناء الجملة، من حيث إن بعض القواعد تنطبق بالضرورة "بعد" قواعد أخرى، وتشترك في هذا التصور لقواعد النحو نماذج أخرى كالنحو المقولي الذي يعود إلى مونتيكيو (1974) مثلا[12]. وخلافا لهذا تبني نظرية الدلالة التصورية تقانة النحو على القيود، مثلها في ذلك مثل نظريات بديلة أخرى منها النحو المعجمي الوظيفي ونحو الأبنية ويسوغ كل قيد في هذا التصور، جزءا[13] صغيرا من البنية اللغوية أو علاقة بين جزأين صغيرين، وتقبل البنية تبعا لاستجابتها لكل القيود، وليس هناك ترتيب منطقي بين القيود، إذ يمكن استعمال بعض القيود لتسويغ أو بناء بنيات لغوية انطلاقا من أي نقطة في الجملة: أعلى- أسفل، تحت – فوق؛ يمين – يسار... إلخ[14].

إن غنى اللغة التأليفي، في التيار التوليدي الرئيس، يتصل بقواعد المكون التركيبي/ بينما يخصص الطابع التأليفي للصواتة والدلالة من خلال الكيفية التي تشتقان بها من البنية التركيبية ومن ثمة فالخاصية القاعدية للغة، أي كونها ربطا بين الأصوات والمعاني، تنتج عن الكيفية التي يشتق بها المعنى والصوت من بنية تركيبية مشتركة[15]. وتختلف هندسة النحو في نظرية الدلالة التصورية عن هذه "المركزية التركيبية" من حيث التقانة ومن حيث التصور. لقد كانت الهندسة القائمة على مركزية التركيب تبدو معقولة في بدايات النحو التوليدي. كانت القواعد الصواتية قواعد مستوى أدنى تعدل نطق الكلمات بعد أن ينظمها المكون التركيبي. ولم تكن هناك نظرية دلالية جادة واعتبر المعنى مجرد قراءة للبنية التركيبية. فأدت هذه الاعتبارات إضافة إلى الصدى الواسع الذي لاقاه التركيب التحويلي المبكر، إلى تعزيز قوة المركزية التركيبية[16].

لكن تطور الصواتة المتعددة الصفوف (multitiered) في السبعينيات مكن من حيث المبدأ، من إيجاد بديل دال للفكرة القائلة إن التركيب هو المكون التوليدي الوحيد في اللغة، وذلك على اعتبار أن البنية الصواتية، كما تبين، تتطلب نسقا توليديا مستقلا قائما على عدد من الصفوف تصل بينها قواعد ربط، وما دامت هذه القواعد تربط بين بنيات مكونة من أنواع مختلفة من "المواد" فإنها يجب أن تتخذ صورة قيود عوض أن تكون عبارة عن تحويلات وبالإضافة إلى هذا، لم يعد بالإمكان إقامة علاقة بين التركيب والصواتة على أساس تحويلات تركيبية، وذلك لأن المكونات الصواتية تبنى من وحدات عروضية/ تنغيمية وليس من مركبات اسمية وفعلية. ومن ثمة الحاجة إلى مكون قائم على القيود للربط بين المكونين المذكورين[17]. وبموازاة تطور النظرية الصواتية تطورت خلال السبيعينيات والثمانينات نظريات دلالية مختلفة تتفق في موقف يعتبر أن للدلالة بنيتها التأليفية المستقلة غير التابعة كليا للتركيب. ومن ثمة لا يمكن اشتقاق التأليف الدلالي من التركيب عن طريق عمليات تركيبية للنقل أو الحذف} بل لا بد، هنا كذلك، من مكون قائم على القيود للربط بين التركيب والدلالة[18].

وتبعا لذلك فإن الهندسة التي تفترضها نظرية الدلالة التصورية تتخلى عن المركزية التركيبية وتبرز الخاصية التأليفية المستقلة للصواتة والدلالة، وهو ما يبرزه المخطط التالي[19]:

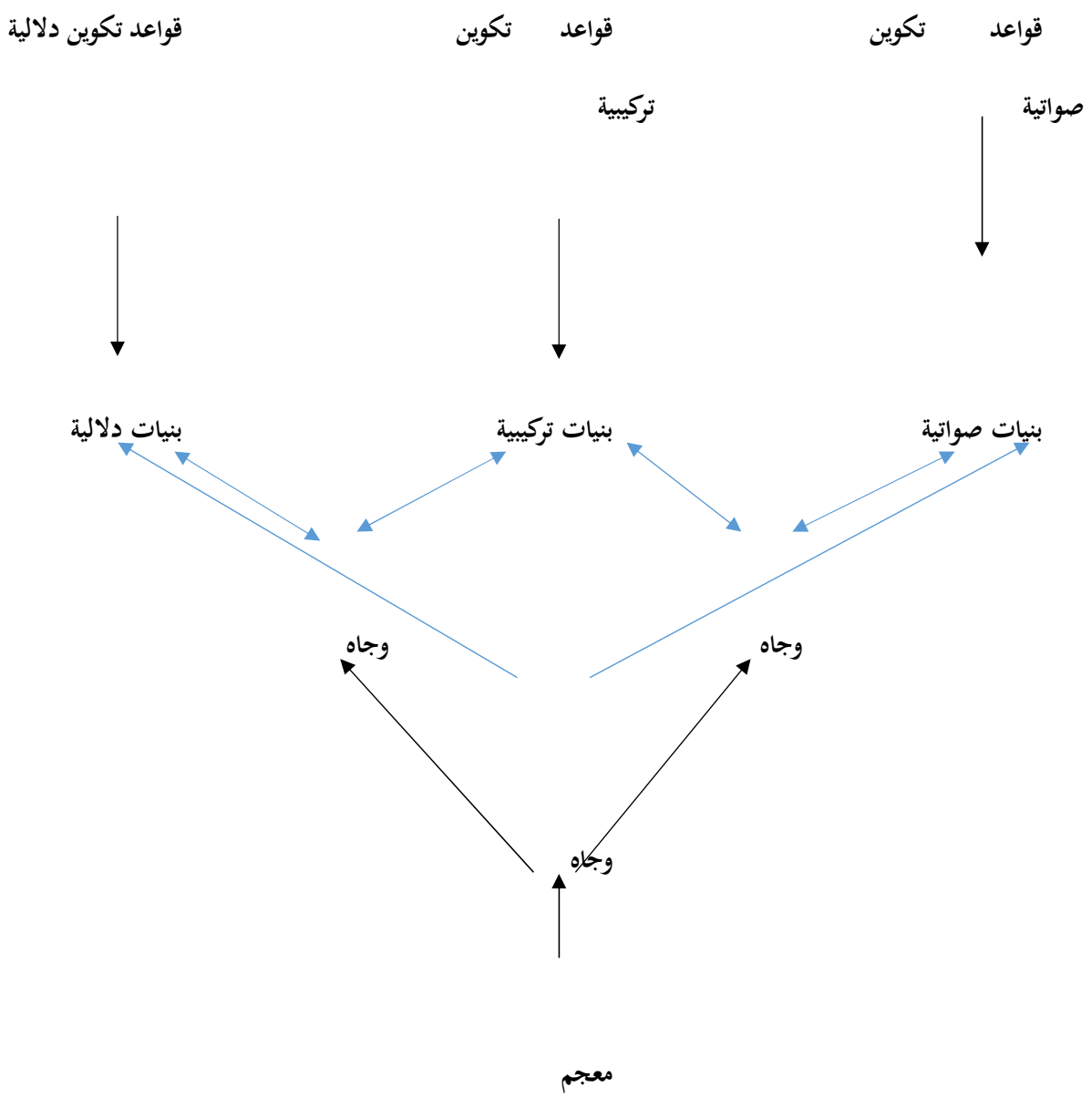


يبنى النحو على مكونات توليدية متوازية قائمة على قيود؛ ويخلق كل مكون من هذه المكونات نمطه التأليفي الخاص[20]. ويتعلق الأمر بمكونات صواتية وتركيبية ودلالية مستقلة، مع إمكان وجود مكونات فرعية أو صفوف. كما يتضمن النحو مجموعات من القيود هي المكونات الوجاهية، تحدد كيفية تعالق المكونات المتوازية، فيتضح من خلال هذا الافتراض الهندسي أن اللغة تقيم ربطا بين الصوت والمعنى عن طريق تخصيصات مستقلة للصوت والتركيب والمعنى من جهة، واستعمال المكونات الوجاهية للربط بين هذه التخصيصات من جهة ثانية، فتكون الجملة سليمة البناء عندما يتم تسويغ كل جزء من كل بنية، وتسويغ كل ترابط بين أجزاء البنيات المتوازية بواسطة قيد وجاهي. ويلعب

التركيب في هذا التصميم، دور الوسيط بين سلاسل الكلمات الصواتية المرتبة خطيا، وبنية المعاني ذات البناء السلمي ولكن غير المرتب خطيا[21].

أما المعجم، فيعتبر، في هندسة التوازي، جزءا من المكون الوجاهي وتعتبر الوحدات المعجمية قيودا وجاهية تسوغ الترابط بين أجزاء البنيات الثلاث؛ كما سنرى في الفصل الموالي[22]. ويعد الصرف امتدادا لهندسة التوازي في مستوى يسفل الكلمة. فيعنى الصرف الصواتي ببناء البنية الصواتية للكلمة انطلاقا من الجذوع (stems) واللواصق، وبالكيفية التي تؤثر بها أصوات الجذوع واللواصق في بعضها البعض. ويعنى الصرف التركيبي بقضايا تتعلق بالبنية التركيبية داخل[23] الكلمة، منها المقولة التركيبية التي تنطبق عليها لاصقة معينة، والمقولة التركيبية التي تنتج عن ذلك، وسمة بنية الأنموذجات الصرفية، والهياكل الصرفية التركيبية الواردة في الإلصاق المتعدد، كما أن للصرف مكونا دلاليا يتعلق بحصر المعاني التي يمكن أن يعبر عنها صرفيا[24].

ينتج عن هذا التصور لهندسة النحو أن التقسيم التقليدي للمجال اللساني إلى صواتة وصرف وتركيب ودلالة ومعجم لم يعد واردا، فهندسة التوازي تقتضي تقسيما ثلاثيا قائما[25] على ثلاثة مكونات توليدية للصواتة والتركيب والدلالة، إضافة إلى تقسيم يمر عبر هذه المكونات ويتعلق بالخانتين المركبية والصرفية؛ وإلى مبادئ وجاهية بين مختلف المكونات، ويمر المعجم عبر كل هذه المكونات[26]. إن تنظيم النحو بهذه الصورة يجد إطاره العام في افتراض أوسع يهم هندسة الذهن، الدماغ البشري، هو الافتراض القالبي. ومفاده، كما سنختصر في ما يلي، أن الذهن/ الدماغ يرمز المعلومات في عدد محدود من القوالب أو "لغات الذهن" وكل "لغة" من هذه "اللغات" نسق صوري بأولوياته الخاصة ومبادئ تأليفها، وبخصائصه القالبية المحددة[27].

## 2- التصور القالبي

### 2-1- أنساق الدخل مقابل الأنساق المركزية

ينبني الافتراض القالبي على فكرة أساس مفادها ألا نتصور الذهن بمثابة شبكة عملاقة عالية الترابط إلى أقصى حد، تجعل بالإمكان، مثلا، أن يتأثر تحليل الشخص للغة بما أكله في وجبة الفطور أو بلون شعر مخاطبه، أو ما شابه ذلك من الأمور التي لا حصر لها[28]. بل إن جوهر هندسة الذهن الوظيفية قائم على استقلال الأجزاء بتخصصاتها، أي على ملكات (أو أنساق أو قوالب) معرفية متمايزة تمتلك كل واحدة منها بنيتها الخاصة ومبادئها النوعية، وليس على مبادئ أحادية (أو موحدة) للتعلم والتلاؤم والتمثل والتجريد والاستقراء والاستراتيجيات المعرفية المختلفة، تنطبق على منبهات مختلفة لإنتاج معرفتنا بسلوك الأشياء في الفضاء، وبالمعنى الذي تملكه أو لا تملكه بعض المتواليات من الكلمات إلخ[29].

وقد اعتبر فودور في كتابه الرائد في هذا المجال: "قالبية الذهن، سنة 1983 أن الذهن قائم على نمطين مختلفين من الأنساق المعرفية أو القوالب[30]:

- أنساق الدخل (input systems) أو الأنساق المحيطية، وتمثلها العمليات القالبية (كنسقي الإدراك البصري والإدراك اللغوي) التي تقدم إلى الفكر مادته وتحول الإحساسات الناتجة عن تفاعل الذات مع محيطها إلى تمثيلات قابلة لأن يعالجها الفكر. إن أنساق الدخل تحول إحساسات خام إلى إدراكات ذات بعد قصدي، أو تعرض العالم على الفكر.

- الأنساق المركزية أو "الفكر"، وتمثلها العمليات غير القالبية التي تقارن بين التمثيلات، وتقوم بحساب استلزاماتها وبتثبيت المعتقدات العلمية[31].

وترتبط قالبية أنساق الدخل بامتلاكها مجموعة من الخصائص لا تملكها العمليات المعرفية المركزية، وتجعل منها أنساقا أشبه بردود الأفعال المنعكسة في سرعتها وإلزاميتها. ومن هذه الخصائص[32]:

أ- خصوصية المجال: هناك قيود موضوعة على "الفرضيات" التي تستعملها القوالب لمعالجة المعلومات، تجعل منها قوالب متخصصة أو خاصة المجال (domain specific) من حيث إنها لا تنطبق إلا على طبقة محددة من المنبهات، كقالب إدراك اللغة الذي ينطبق على المنبهات اللغوية دون غيرها. فخصوصية المجال تعني تميز الآلية الذهنية بمعالجة مجال منبهي متميز كذلك، وعدم صلاحيتها للقيام بوظائف معرفية أخرى.

ب- الإلزامية: تتصف العمليات القالبية بكونها إلزامية (mandatory) أو أوتوماتيكية وضرورية. فنسق المعالجة الصواتية أو التركيبية للجمل نسق إلزامي، إذ متكلم العربية، مثلا، ليس حرا في أن يمتنع عن معالجة المعلومات اللغوية التي تصله، فلا خيار له في أن يدرك جملة عربية باعتبارها شيئا آخر غير تلفظ بجملة عربية. كما أنه لا يستطيع أن يرى تشكيلا مرئيا إلا باعتباره أشياء موزعة في فضاء ثلاثي الأبعاد، إلخ[33].

ج- المنع من حيث المعلومات: إذا كانت أنساق الدخل خاصة المجال لأن هناك قيودا على طبقة الفرضيات التي تستعملها، كما سبق؛ فإن هذه الأنساق أيضا مانعة من حيث المعلومات (informationally encapsulated) لأن هناك قيودا على كمية ونوع المعطيات التي يمكنها أن تحللها. فالأصوات اللغوية مثلا تشكل الطبقة الوحيدة من المعطيات التي يمكن ان تعالجها آليات الدخل المتخصصة في تعرف الأصوات اللغوية دون غيرها من المعطيات. إن المنع من حيث المعلومات هنا يرتبط بعدم التسرب المعرفي (cognitive impenetrability) إلى العمليات الإدراكية القالبية، أي أن خرج الأنساق الإدراكية يكون مستقلا إلى حد كبير عما يعتزمه المدرك أو

يريده. وتعتبر خاصية المنع من حيث المعلومات في أنساق الدخل جوهر طابعها القالبي وأساس قياسها على الأفعال المنعكسة في سرعتها وإلزامها [34].

د- السرعة: تتصف عمليات الدخل، في مردوديتها الحسابية، بالسرعة الفائقة مقارنة بالبطء النسبي للعمليات المركزية. فنحن يمكن أن نقضي ساعات أو أكثر بصدد مشكل في الفلسفة أو الشطرنج، وبالمقابل، ليس هناك ما يدعو إلى أن نفترض ان التعقيد الحسابي لهذه المشاكل أكبر من تعقيد المشاكل التي تحل بسرعة يوميا وبدون جهد خلال عمليات الإدراك.

إن السرعة الفائقة التي تتصف بها عمليات تحليل الدخل وثيقة الصلة بطابعها الإلزامي. ذلك أن الطابع الأوتوماتيكي هو الذي يمكن من توفير أو اقتصاد الحسابات التي كانت ستخصص – لو لم يكن الأمر كذلك- لاتخاذ قرار إنجاز العمليات وتحديد كيفية ذلك. ومثال ذلك أن إغماض العين استجابة سريعة لأنها فعل منعكس، أي لأنه ليس لك أن تقرر فيما إذا كان عليك أن تغمض عينك أم لا، عندما يوجه أحد أصبعه إليها. وهذا مرتبط بكون الاستجابات الأوتوماتيكية تتصف بعدم الذكاء[35].

أما الأنساق المركزية فتشكل عند فودور (1983) أسرة من الأنساق المعرفية غير القالبية، بالنظر إلى اختلافها عن أنساق الدخل في الطابع الحسابي، وخاصة فيما يتعلق بخصوصية المجال وبالمنع من حيث المعلومات. فالوظيفة المميزة للأنساق المركزية هي تثبيت المعتقد الإدراكي (fixation of perceptual belief) [36] أو العلمي. ويتم ذلك عن طريق النظر، بكيفية متزامنة، في التمثيلات التي تقدمها مختلف أنساق الدخل، وفي المعلومات المتوافرة في الذاكرة، للوصول إلى أفضل فرضية ممكنة حول الصورة التي يجب أن يكون عليها العالم، بناء على هذه الأنواع المختلفة من المعطيات، ولذلك، فالآليات التي تنجز عمليات مثل هذه لن تكون خاصة المجال، ما دام تثبيت المعتقد يتم عن طريق استغلال كل المعلومات المتوافرة لدى الذات، بغض النظر عن المجالات المعرفية التي تستخلص منها هذه المعلومات. ويتضح هذا خاصة في مجال الإنجاز اللغوي. فاستعمال اللغة الفعلي يتطلب استخدام معلومات متنوعة: مرئية أو مسموعة أو ذاكرية أو فكرية عامة. وطبيعي أن يكون مجال الآليات المسؤولة عن هذا الاستخدام أقل خصوصية من مجال الدخل[37].

كما أن تثبيت المعتقد العلمي غير مانع من حيث المعلومات. وذلك لاتصافه بخاصيتين: فهو إيزوتروبي (isotropic) من جهة، وكوايني (Quinean) من جهة أخرى. والمقصود بالخاصية الأولى أن الوقائع الواردة في إثبات فرضية علمية يمكن استخلاصها من أي مصدر في حقل الحقائق التجريبية التي سبق التوصل إليها. وباختصار، فإن أي شيء يعرفه العالم يعتبر، مبدئيا، واردا في تحديد أي شيء آخر يمكن أن يعتقده. وهذا يعني أن الإثبات العلمي يقوم على عمليات معرفية "عامة" وشاملة، ومن ثمة فهي غير مانعة من حيث المعلومات[38] . والمقصود بالخاصية الكواينية، في الإثبات العلمي، أن درجة الإثبات التي تسند إلى فرضية معينة، تكون تابعة لخصائص نسق المعتقدات العلمية بكامله،

أي أن صورة العلم في كليتها تؤثر في المنزلة الإبستيمية لأية فرضية علمية وذلك من حيث تدخل اعتبارات مثل البساطة والمعقولية أو المحافظة (conservation) في إثبات فرضية معينة بشكل أفضل من إثبات فرضية أخرى منافسة تقدم نفس التنبؤات التي تقدمها الفرضية الأولى بصدد المعطيات المعالجة. إن جوهر الخاصية الكواينية هو أن اعتبارات كالبساطة والمعقولية والمحافظة، خصائص تملكها النظريات بفضل علاقتها بالبنية الكلية للمعتقدات العلمية في مجموعها. فقياس المحافظة أو البساطة يعتبر هنا، قياسا على الخصائص الشاملة لأنساق المعتقدات العلمية. وهذا ما يميز خاصية الكواينية من خاصية الإيزوتروبية رغم التعالق الوثيق بينهما[39].

### 2-2 نحو قالبية معممة

إن هناك ما يدعو إلى افتراض مفاده أن الطابع القالبي يشمل كل الأنساق الذهنية وليس فقط أنساق الدخل كما سبق. لقد رأينا أن من الاعتبارات التي بنى عليها فودور (1983) تقسيمه الذهن إلى أنساق دخل قالبية وأنساق مركزية (غير قالبية)، اختلاف في الوظيفة: أي تحليل الدخل مقابل تثبيت المعتقدات، واختلاف في موضوع المعالجة: أي خصوصية المجال مقابل حياد المجال. إلا أن الاختلاف في الوظيفة لا يستلزم بالضرورة اختلافا جوهريا في بنية الأنساق من حيث قالبيتها[40]. فالقدرات المركزية أيضا يمكن أن تقسم إلى قوالب خاصة المجال، وذلك على أساس التمييز بين صور التمثيلات التي تحللها هذه القدرات التي تقوم، تبعا لذلك، بدمج المعلومات التي تقدمها مختلف قوالب الدخل، في تصور موحد للعالم، وعلى أساس هذا التصور تنبني الأعمال. [41]

إن كل واحد من هذه القوالب المركزية يملك قوته التعبيرية الخاصة ودوره في توجيه الفهم والفعل، وتبدو هذه الاختلافات، صوريا، باعتبارها اختلافات في مستوى التمثيل أو البنية تشبه الاختلافات بين التمثيل التركيبي والصواتي مثلا. ومن ثمة فإن التصور القالبي يصدق على الملكات المركزية كما يصدق على ملكات الدخل[42]. إن الذهن، تبعا لهذه الفرضية، يرمز المعلومات في عدد محدود من القوالب التمثيلية المتمايزة، فتختلف هذه القوالب التمثيلية عن القوالب في تصور فودور (1983) من حيث إنها تفرد على أساس التمثيلات التي تحللها أو صور البنيات المعرفية التي تصلها أو تشتقها وليس على أساس وظيفتها باعتبارها ملكات للدخل أو للخرج[43].

كما أن الصفة القالبية لا تصدق على الملكات في مستواها الواسع مثل الإدراك اللغوي وإنما في مستواها الأصغر المتعلق بالمحللات المفردة: الدامجة (integrative) والوجاهية والاستنتاجية. ذلك أنه يمكننا أن نبني نموذجا للتحليل توافق مكوناته النموذج النحوي السابق ذكره ذي الهندسة الثلاثية المتوازية:

أ- فما يوافق قواعد التكوين داخل مستوى بنيوي معين، هو المحللات التي تنطبق على مجموعة من البنيات الجزئية فتدمجها لبناء بنية تامة التخصيص لذلك تسمى هذه المحللات محللات دامجة. والمثال التقليدي لهذا النوع من المحللات هو المحلل التركيبي الذي ينطبق على متوالية من المقولات المعجمية مثل (1أ) لبناء بنية تامة التخصيص مثل (1ب)[44]:

(1أ) حد + س + ف+ س

(1 ب)

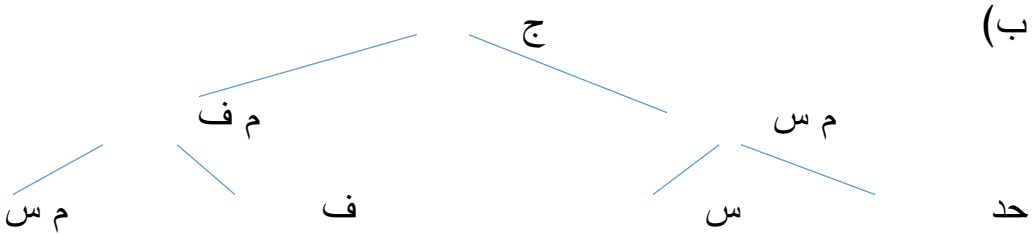


ب- وما يوافق القيود الوجاهية هو العمليات التي تستعمل صورة من صور البنية اللغوية لخلق صورة أخرى. وتقوم بهذه العمليات محللات وجاهية. ومثالها التقليدي تحويل المعلومات السمعية (accoustical) إلى بنية صوتية مقطعة (segmented) ومثالها أيضا استعمال التحليلات التركيبية لبناء تخصيصات الأدوار الدلالية.

ج- وهناك عمليات تتخذ دخلا لها بنيات جزئية أو كلية ذات صورة معينة في الذاكرة المشتغلة فتبني انطلاقا منها بنيات جديدة ذات صورة مماثلة، لذلك تسمى هذه العمليات عمليات استنتاجية. ومثالها التقليدي قواعد الاستنتاج التي تشتق بنيات تصورية جديدة من بنيات تصورية موجودة[45].

إن عدم التمييز بين هذه الأنواع من القوالب وخاصة بين القوالب الدامجة والوجاهية أنتج تصورا خاطئا شائعا للعمليات المعرفية. ومن سمات هذا التصور الخاطئ الاعتقاد بأن قالبية قدرة معينة تعني أنها مستقلة تماما عن باقي الذهن فتتصور القدرة اللغوية مثلا باعتبارها صندوقا نحويا، معزولا، وذلك بناء على ما توحي به خاصيتا خصوصية المجال والمنع من حيث المعلومات، إلا أن هاتين الخاصيتين لا تمنعان القوالب من التواصل الذي يتم عبر القوالب الوجاهية وقد بينت عدة تجارب كيف أن الأنساق المركزية تستخدم أنساق الدخل للقيام بوظائفها المعرفية في التخيل أو التفكير[46].

مثال ذلك أن التخيل البصري يستخدم موارد القالب البصري لأغراض التفكير، ويظهر ذلك في أن بعض مناطق القشرة البصرية تشتغل عند التخييل مثل ما تشتغل عند الإبصار، فالتخيل البصري يستعمل نفس المسارات العصبية التي تستعمل في الإبصار العادي، لتوليد منبهات بصرية في مؤخر القشرة الدماغية (occipital cortex) يحللها النسق البصري بكيفية عادية كما لو كانت مدركات بصرية (انظر مثلا عمل (kosslyn (1996)[47].

وتستخدم العمليات المركزية موارد النسق اللغوي لتوليد تمثيلات لجمل اللغة الطبيعية يمكن استعمالها لأغراض تصورية، فتوليد عناصر من تمثيلات اللغة الطبيعية يمكننا من ضمان ممر إلى تمثيلاتنا التصورية نفسها لرفعها إلى الوعي وجعلها قابلة للتفكير النقدي والتأمل والتفحص[48].

كما تندرج في هذا الإطار الصلة القائمة بين عملية إدراك اللغة وتثبيت المعتقدات، أي تحديد قيمة صدق القول المسموع، وهو تثبيت لا يتم إلا "بلغة" البنية التصورية، فيتحقق الانتقال من البنية اللغوية إلى البنية التصورية عن طريق قالب وجاهي يوازي مثلا القالب الوجاهي الذي يتوسط بين التركيب والصواتة[49]. كما أن التصور الخاطئ المشار إليه غالبا ما ينعكس في رسم العلاقة التحليلية بين التركيب والدلالة على الشكل المباشر التالي:

محلل تركيبي ← محلل دلالي

أي أن خرج المحلل (أو القالب) التركيبي يلج مباشرة الدلالة، إلا أن هذا التصور، لا يأخذ بعين الاعتبار كون المحلل التركيبي لا يعنى إلا بعناصر الأشجار التركيبية مثل س، وف . والوسم الإعرابي، إلخ. و المحلل الدلالي لا يعرف شيئا عن س والوسم الإعرابي، بل مجاله الكيانات المتصورة كالأحداث والأشياء. ومن ثمة فإن المعلومة المتعلقة مثلا بوظيفة الفاعل في م س معين لا يستعملها المحلل الدلالي الذي يعنى بكون الفرد الذي يحيل عليه هذا المركب الاسمي يلعب دورا محوريا معينا (مثل المنفذ) في العمل الذي يحيل عليه الفعل. أما الصلة بين المحللين فتضمنها قواعد الربط الواقعة في مستوى المحلل الوجاهي التركيبي – الدلالي[50].

كما أنه من الواضح أن كل قالب من القوالب الوجاهية لا يستعمل إلا جزءا من المعلومات المتوافرة في الدخل. فالقالب الوجاهي الذي يربط مثلا البنية التصورية بالنسق البصري – الفضائي لا يعرف شيئا عن خصائص البنية التصورية مثل أحياز التسوير والقوة الإنجازية وقيم الصدق. إنه لا يتعرف إلا الخصائص المتعلقة بالأشياء وأجزائها ومواقعها وحركتها وتفاعل قواها الفيزيائية. ومعنى هذا أن مجال القالب الوجاهي محصور تحديدا في خصائص البنيتين اللتين يمكن الربط بينهما مباشرة، بينما تعتبر خصائص أخرى (في كل بنية من البنيتين) غير واردة أو "لا يراها" القالب الوجاهي. [51]

ذلك إذن، الإطار المعرفي العام الذي يحدد قيام الذهن على انتظام المعلومات في نسق من القوالب المتفاعلة الدامجة والوجاهية والاستنتاجية التي تضمن بلورة العمليات المعرفية ومردوديتها[52].

**الخاتمة**

لقد تأسست اللسانيات التوليدية على مجموعة من الثوابت النظرية والمنهجية تتمثل في كون التقانة الصورية تقانة اشتقاقية؛ والتركيب مصدر البناء التأليفي التوليدي، أما الصواتة والدلالة "فتأويليتان، كما أن المعجم منفصل عن النحو؛ لكن بسبب تطور الصواتة التوليدية نفسها في مرحلة السبعينيات وكذلك الدلالة التوليدية وبزوغ نظرية القوالب عند فودور ؛ ظهرت نظرية لسانية جديدة تتبنى ثوابت نظرية

ومنهجية جديدة منها على الخصوص: تقوم التقانة الصورية على أساس القيود. ويتجلى البناء التأليفي التوليدي بصورة مستقلة في الصواتة والتركيب والدلالة. والمعجم جزء من الوجاه الرابط بين الصواتة والتركيب والدلالة. أما بخصوص نظرية القوالب عند فودور التي قسمت الأنساق الذهنية إلى قوالب فرعية وأنساق مركزية تم تطويرها إلى القالبية المعممة التي تذهب إلى أن المعلومات المعرفية تتبلور في نسق من القوالب المتفاعلة الدامجة والوجاهية والاستنتاجية.

وبذلك تصبح ملكة اللغات قائمة على تفاعل عدد من القوالب التمثيلية والقوالب الوجاهية. فتشمل أساسا ثلاث صور من المعلومات: الصواتة والتركيب والمعنى أو البنية التصورية، وما دام فهم اللغة وإدراكها يقومان على ترابط هذه القوالب الفرعية، فإن الحاجة أو الضرورة التصورية تدعوان إلى وجود مكون مستقل أيضا هو مكون قواعد التوافق الذي يعد تعبيرا صوريا، داخل النحو؛ عما تقوم به القوالب الوجاهية، فتجمع هذه القواعد بين القوالب الثلاثة في صورة علاقات صورية أو قيود متبادلة، وليس في صورة علاقات اشتقاقية تعكس ترتيبا زمنيا في التحليل.

**الهوامش:**

[1] – محمد غاليم : النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة ، مبادئ وتحاليل جديدة، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى 2007، الدار البيضاء.، ص.16.

[2] – جاكندوف(1997)، صص 26-28.

[3] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.17.

[4] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.17.

[5] – جاكندوف(1997)، ص31.

[6] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.17.

[7] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.17.

[8] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.17.

[9] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص18.

[10] – جاكندوف(1987)ص262 وغاليم (1999) صص:429-430.

[11] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.18.

[12] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.18.

[13] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.18.

[14] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.19.

[15] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.19.

[16] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.19.

[17] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.19.

[18] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.19.

[19] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.20.

[20] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.20.

[21] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.20.

[22] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.20.

[23] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.20.

[24] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.20.

[25] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.20.

[26] –كوليكوفر وجاكندوف (2005) صص 14–20. محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.21.

[27] – ، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.21.

[28] – جاكندوف (2002) ص 219..

[29] –شومسكي(1980)ص 47.

[30] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.21.

[31] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.21.

[32] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.21.

[33] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.22.

[34] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.22.

[35] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.22.

[36] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.22.

[37] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.23.

[38] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.23.

[39] – فودور (1983) وغاليم ( 1999) صص 394–423.

[40] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.23.

[41] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.24.

[42] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.24.

[43] – جاكندوف (1992) صص 69–71 و 1997 صص 41–42 و (2004) ص 220 .محمد غاليم(1999) صص : 426–428.

[44] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.24.

[45] – جاكندوف (2002) صص 198– 199.

[46] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.25.

[47] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.25.

[48] – كروترس (1998)، محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.25.

[49] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.25.

[50] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.25.

[51] –جاكندوف، (2002) صص:222–224 .

[52] – محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص.26.